

Distr.
GENERAL

A/48/216
E/1993/92
21 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٣
البند ١٥ (ط) من جدول الأعمال المؤقت

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون
البند ٩٢ (واو) من القائمة الأولية*

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي: التصحر والجفاف

تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر وبرنامج تحقيق
الانتعاش والتأهيل على المدى المتوسط في المنطقة
السودانية الساحلية

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٢ - ١	أولا - مقدمة
٢	٢٤ - ٣	ثانيا - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في الفترة ١٩٩٢-١٩٩١
		ثالثا - الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة التصحر، وتنسيق تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في إطار منظومة الأمم المتحدة
١١	٤٠ - ٣٥	رابعا - الفريق الاستشارية لمكافحة التصحر
١٤	٤٣ - ٤١	خامسا - التمويل والتدابير الأخرى لدعم خطة العمل لمكافحة التصحر
١٥	٤٧ - ٤٤	سادسا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩١
١٦	٨٢ - ٤٨	

.A/48/50 *

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٧٣/٣٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، طلبت الجمعية العامة الى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم تقرير مرة كل سنتين الى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن التنفيذ الشامل لخطة العمل لمكافحة التصحر. وفي قرارها ١٦٨/٣٩ باء، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، طلبت الجمعية العامة الى مجلس الإدارة اتخاذ الترتيبات اللازمة عند كل دورة لتقديم تقرير الى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية.

٢ - وفي المقرر ١٩/١٧ ألف، الذي اعتمد في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ أذن مجلس الإدارة للمديرة التنفيذية بتقديم هذا التقرير الذي يتضمن تقريرها بشأن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة السودانية الساحلية، نيابة عن المجلس، الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا - تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في الفترة

١٩٩٢-١٩٩١

ألف - المساعدة التقنية المقدمة الى الحكومات

١ - خطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر

٣ - في المقرر ٢٢/١٦ ألف، المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩١، طلب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى المدير التنفيذي تقديم المساعدة، في حدود الموارد المالية المتاحة، الى البلدان المعرضة للتصحر، بناء على طلبها، لوضع برامج مكافحة التصحر في إطار خططها الإنمائية. ونتيجة لذلك واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم المساعدة الى الحكومات الأعضاء في مجال وضع خططها الوطنية لمكافحة التصحر. وفي مشروع مشترك مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة الى حكومات الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان واليمن في إعداد خطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر لديها. ونتيجة للنزاع بين العراق والكويت، وتغيير مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، كان لا بد من إرجاء بعض الأنشطة من فترتها الأصلية في ١٩٩١ - ١٩٩٢ الى الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

٤ - استمرت خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ المساعدات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة الى الأرجنتين وبيرو ومنغوليا، والتي قدم المدير التنفيذي تقريرا بشأنها الى مجلس الإدارة في دورته السادسة

عشرة (UNEP/GC.16/6)، ووضعت المشاريع الأولى لخطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر لبيرو، بالتعاون مع المكتب الوطني لتقييم الموارد الطبيعية، وللأرجنتين، بالتعاون مع المعهد الأرجنتيني لبحوث المناطق القاحلة. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعدات استشارية الى حكومة منغوليا للانتهاء من وضع مشروع خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر وإعداد ثلاثة مشاريع وثائق لتقديمها الى الجهات المانحة لبحثها في حلقة العمل الاستعراضية لخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في عام ١٩٩٢.

٢ - مشروعات رائدة في إطار المؤتمر الوزاري
الافريقي المعني بالبيئة - برنامج القاهرة
للتعاون الافريقي

٥ - طوال فترة السنتين ١٩٩١ - ١٩٩٢ واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم المساعدة الى حكومتي زمبابوي وموزامبيق لصياغة مشروعات قروية رائدة والبدء في تنفيذها، وذلك من خلال مركز الأنشطة البرنامجية لمكافحة التصحر. وفي زمبابوي يمضي قدما تنفيذ مشروعات رائدة بدعم مالي من الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي موزامبيق أعاق الوضع السياسي في منطقة المشروع متابعة هذا المشروع.

٦ - دعما لبرنامج القرى الرائدة التابع للمؤتمر الوزاري المعني بالبيئة، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٩٠، جنبا الى جنب مع معهد علوم البيئة بولاية نانجينغ في الصين، في تدريب الفنيين وسكان القرى الأفارقة على الزراعة السليمة ايكولوجيا. وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، نظمت حلقة عمل تدريبية في نانجينغ لعشرين من المزارعين والفنيين الأفارقة الناطقين بالانجليزية من ١٧ بلدا.

باء - الإجراءات والشبكات الإقليمية

٧ - أكدت لجنة التنسيق الإدارية أهمية الدور الذي تضطلع به المنظمات دون الإقليمية في التنفيذ الفعال لخطة العمل لمكافحة التصحر. وبناء عليه قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ المساعدة الى منظمات دون إقليمية، مثل مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي؛ ومؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة؛ ولجنة الصحاري والأراضي القاحلة التابعة للمؤتمر الوزاري الافريقي، وشبكة بحوث مكافحة التصحر والتدريب عليها لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وفرقة العمل التابعة للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأراضي الجافة في المنطقة السودانية الساحلية.

مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي

٨ - استجابة للطلب المقدم من مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي، في عام ١٩٨٩، الى أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بمكافحة التصحر، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخدمات

الاستشارية والتدريب لمساعدة مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي على صياغة خطة العمل لمنطقة كلهاري - ناميب (التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي، ورصد المراعي وحمايتها وإعادة تأهيلها). وخلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم الى وحدة تنسيق قطاع إدارة البيئة والأراضي التابعة لمؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي لتوفير المساعدة لبلدان منطقة كلهاري - ناميب لصياغة ووضع مشروعات في إطار الخطة.

مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة

٩ - قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق مكتب الاتصال التابع له لدى جامعة الدول العربية في القاهرة، المساعدة الى أمانة مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في مجال بدء برامج البيئة ذات الأولوية التي تشمل مكافحة التصحر. وقد قام مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، بالتعاقد مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتنظيم حلقة تدريبية دون إقليمية لصانعي القرار حول التجارب المكتسبة والتوجهات المستقبلية لمشروع الحزام الأخضر في شمال افريقيا.

اللجنة الافريقية للصحاري والأراضي القاحلة/المؤتمر الوزاري الافريقي المعني بالبيئة

١٠ - واصل مركز الأنشطة البرنامجية لمكافحة التصحر التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تأدية مهام الأمانة للجنة الافريقية للصحاري والأراضي القاحلة، وقدم خدماته الى الاجتماع الخامس للجنة الافريقية للصحاري والأراضي القاحلة الذي عقد في هراري في عام ١٩٩١. كذلك قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مساعداته الى اللجنة الافريقية للصحاري والأراضي القاحلة، وذلك من خلال توفير الخدمات الاستشارية لتنفيذ دراستين دون إقليميتين هما: تعزيز مشروع الحزام الأخضر في شمال افريقيا؛ وتطوير مستودع المياه الجوفية المكون من الحجر الرملي في النوبة.

شبكة بحوث مكافحة التصحر والتدريب عليها لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

١١ - قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في عام ١٩٨٨، بإنشاء الشبكة الإقليمية لمراكز البحوث والتدريب المعنية بمكافحة التصحر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تتألف منها شبكة بحوث مكافحة التصحر والتدريب عليها لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان الغرض من إنشائها تعزيز أواصر التعاون التقني فيما بين مؤسسات البحوث والتدريب في المنطقة عن طريق مكافحة التصحر من خلال تطوير الخبرات المناسبة، وعلى صعيدي السياسات وإدارة البرامج، ومن خلال تحديد مشروعات الاستثمار. وقد انضمت الى الشبكة، وعينت جهات الوصل الخاصة بها، ثماني عشرة حكومة في المنطقة (استراليا، أفغانستان، اندونيسيا، إيران، باكستان، بنغلاديش، الصين، تايلند، الفلبين، فييت نام، منغوليا، نيبال، الهند واليابان وأربعة بلدان من كومنولث الدول المستقلة)، وثلاث منظمات تابعة للأمم المتحدة، هي برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا، وعدد من المنظمات غير الحكومية، من بينها المجلس الدولي للمرأة.

١٢ - وبالنظر الى حجم مشكلة التصحر وتأثيراتها على موارد الأرض والسكان في المنطقة، أولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أولوية عالية لشبكة بحوث مكافحة التصحر والتدريب عليها لآسيا والمحيط الهادئ.

١٣ - وعقد في تايلند، في شباط/فبراير ١٩٩٢، الاجتماع الاستشاري الإقليمي الثالث واجتماع الاستعراض الثلاثي لمشروع شبكة مكافحة بحوث التصحر والتدريب عليها لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، للنظر في مرحلته الثانية وأنشطة الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ لخطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حتى عام ٢٠٠٠.

١٤ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، كان تركيز برنامج العمل منصبا على الأنشطة المتعلقة بتقييم التصحر: وتطوير التدريب والبحوث في مجال مكافحة التصحر؛ والتعاون التقني فيما بين أعضاء الشبكة؛ ومشاركة المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية.

١٥ - وفي إطار شبكة بحوث مكافحة التصحر والتدريب عليها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤسسات التدريب والبحوث الإقليمية، بتنظيم أربع حلقات دراسية وحلقات عمل إقليمية بشأن القضايا المتصلة بمكافحة التصحر. ومن أجل تطوير أسلوب منهجي موحد لتقييم التصحر وإعداد الخرائط، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنظيم اجتماع لفريق خبراء عقد في طهران، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، لمنطقتي آسيا والمحيط الهادئ وغرب آسيا استضافته حكومة إيران.

فرقة العمل التابعة للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأراضي الجافة في منطقة الساحل

١٦ - قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع المعهد الدولي للبيئة والتنمية، الدعم لتطوير وتعزيز الشبكة دون الإقليمية لمعلومات "البقاء على قيد الحياة في الأراضي الجافة" في بلدان منطقة الساحل، وذلك عن طريق توفير التدريب لخمسة وثلاثين شخصا على أساليب تقييم المشاركة، وعقد اجتماعين إقليميين لفرقة العمل التابعة للمنظمات غير الحكومية المعنية بالأراضي الجافة في المنطقة السودانية الساحلية، ونشر ثماني رسائل إخبارية بعنوان "هاراماتا"، وإصدار ١٦ ورقة مناقشة، وإعداد ١٨ خريطة للتصحر ورسمين بيانيين جداريين.

١٧ - وعلاوة على تحسين نشر المعلومات العلمية والإنمائية ذات الصلة بشأن التصحر على المناطق الناطقة بالانكليزية والفرنسية في غرب افريقيا، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم في إعداد إعلان عن الاهتمامات المحددة للمنظمات غير الحكومية في منطقة الساحل لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كما قدم الدعم لمساهماتها في إعداد أطلس عالمي للتصحر.

جيم - التدريب

١٨ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات الإقليمية للتدريب والبحوث، إدارة برامج تدريب على مكافحة التصحر والنهوض بالقدرات التقنية للبلدان المعرضة للتصحر في مجال علاج التصحر، وتعميق الوعي بهذا الخطر. وخلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ومعهد الأرجنتين لبحوث الأراضي القاحلة، ولجنة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومشروع الحزام الأخضر لشمال افريقيا، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وحكومات الأرجنتين والجمهورية العربية السورية والصين ومصر ومنغوليا، بتنظيم دورات وحلقات عمل وحلقات دراسية.

١٩ - تم تدريب ٢٣١ مشاركا من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على إدارة الموارد الطبيعية في الأراضي الجافة، والإنتاج المستدام للأغذية، ورصد التصحر وتقييمه، والتوسع في تطبيق التكنولوجيات المستجدة والإعلام الجماهيري. وتمشيا مع سياسات برنامج الأمم المتحدة للبيئة نظم معظم التدريب الخاص بالبلدان النامية داخل المناطق المعنية: في الأرجنتين، تونس، الجمهورية العربية السورية، الصين، مصر، ومنغوليا. وعلاوة على ذلك قامت الهيئات الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعنية بمكافحة التصحر: وهي مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية، بتنظيم دورات تدريبية بشأن مكافحة التصحر بلغ مجموع من حضروها ٩٠٠ ٤ مشاركا من البلدان النامية المتأثرة بالتصحر.

دال - التقييم وإعداد الخرائط

٢٠ - وفقا لقراري الجمعية العامة ١٦٨/٣٩، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ١٧٢/٤٤، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، واستلهاما لمقرر مجلس الإدارة ٢٢/١٦ ألف، قامت مراكز الأنشطة البرنامجية لمكافحة التصحر، بالتعاون الوثيق مع مركز الأنشطة البرنامجية لقاعدة بيانات موارد المعلومات العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واستنادا الى البيانات المتوفرة في جامعة ايسست أنغليا، المملكة المتحدة (المناخ)؛ والمركز الدولي لدراسات الأراضي القاحلة وشبه القاحلة التابع لجامعة تكساس التقنية،

الولايات المتحدة (احصاءات الأراضي): والمركز الدولي للمراجع والمعلومات بشأن التربة، هولندا (تدهور التربة)، باستكمال أربعة مشاريع رئيسية أثناء الفترة قيد الاستعراض. وكان ذلك العمل جزءاً من المساهمة العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، كما كان مساهمة في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ (إدارة النظم الايكولوجية الهشة: مكافحة التصحر والجفاف).

٢١ - وشملت عمليات التقييم المجالات التالية:

- (أ) تنقيح وتعريف التصحر وإعطائه صفة تشغيلية، بغرض التقييم وإعداد الخرائط؛
- (ب) تنقيح مفهوم الأراضي الجافة في العالم وتحديده، لأغراض تقييم التصحر؛
- (ج) تقييم حالة التصحر في العالم، مع بيان تواتر حدوثها في الأراضي الجافة في العالم:
- ١' حسب أنواع الأراضي الجافة (شديدة القحولة، القاحلة، شبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة)؛
- ٢' حسب القارة؛
- ٣' حسب الأنواع الرئيسية لاستخدام الأراضي (الأراضي المحصولية المروية، الأراضي المحصولية البعلية، والمراعي)؛
- ٤' حسب درجة تدهور الأرض (خفيف إلى منعدم، معتدل، شديد، وشديد للغاية).

٢٢ - استعرض أعضاء الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة التصحر، والعديد من أفرقة الخبراء، نتائج التكاليف الثلاثة السالفة الذكر، وعرضت على الدورة الرابعة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من خلال مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثالثة (انظر، UNEP/GCSS.III/3).

٢٣ - واستلزم المشروع الرئيسي الرابع تقديم المساعدة في إعداد ونشر الأطلس العالمي للتصحر (الصادر عن دار إدوارد آرنولد للنشر، لندن)، الذي يشتمل على خرائط لمؤشرات موضوعية للتصحر. وقد أتيح هذا الأطلس للحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

٢٤ - وأكد مجلس الإدارة، في مقرره ٢٢/١٦ دال، على الحاجة الى مزيد من التنقيح لتعريف مفهوم التصحر، مع مراعاة النتائج الأخيرة المتعلقة بتأثير تقلبات المناخ وقدرة التربة على الانتعاش. وفي تقرير المدير التنفيذي الى مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثالثة، "حالة التصحر وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" (UNEP/GCSS.III/3) يعرف التصحر بأنه "تدهور الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة (الأراضي الجافة)، الذي ينشأ أساساً عن التأثير البشري المعاكس. وهو عملية منتشرة، وإن تكن غير مترابطة، لتدهور التربة في سائر أرجاء الأراضي الجافة، وتختلف اختلافاً كبيراً عن ظاهرة التذبذبات الدورية الملاحظة في إنتاجية الغطاء النباتي على تخوم الصحاري ("توسع مساحة الصحراء أو تقلصها") التي كشفتها البيانات المستمدة من السواتل والمتعلقة بالتقلبات المناخية".

٢٥ - وللحصول على فهم أفضل للعلاقة بين التصحر والتقلبات المناخية شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية/البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي، وبعض الهيئات الوطنية العاملة في مجال الأرصاد الجوية، في إجراء دراسة عن التفاعلات بين التصحر والمناخ. والمرحلة الأولى من الدراسة، المقرر استكمالها في عام ١٩٩٣، تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية: تأثير تغير المناخ على التصحر؛ تأثير التصحر على المناخ؛ تأثير قابلية المناخ للتغير، بما في ذلك الجفاف، على التصحر.

٢٦ - إن قدرة التربة على الانتعاش مسألة أكثر تعقيداً، إذ لا تتوافر أية نتائج حديثة فيما عدا فكرة عامة قدمها بعض الجغرافيين ومنادها أن تربة الأراضي الجافة قد أظهرت قدرة على الانتعاش أكبر مما كان معروفاً من قبل. غير أن ذلك لا يمكن إثباته إلا إذا استندت التقييمات الى عدد وافر من القياسات المحلية المباشرة، وليس الى تقديرات عالمية غير مباشرة.

٢٧ - وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة برعاية ندوة دولية عن قدرة التربة على الانتعاش واستخدام الأرض بصورة مستدامة، عقدت في بودابست في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر الى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وحصرها ١٦٤ عالماً يمثلون ٢٢ بلداً و ١٨ منظمة دولية (بما في ذلك الهيئات واللجان الدائمة التابعة للجمعية الدولية لعلوم التربة). وخلص العلماء الى أنه ليس في علوم التربة تعريف ثابت لقدرة التربة على الانتعاش، وأن مفهوم قدرة التربة على الانتعاش، وبخاصة من حيث البارامترات القابلة للقياس، لم يكن مستعملاً من قبل علماء التربة. وفضلاً عن ذلك اعتبر المفهوم على درجة من الغموض في الوقت الحاضر يتعذر معها أي استخدام عملي له. وأوصت الندوة بإجراء دراسة عن قدرة التربة على الانتعاش وارتباطها بالاستخدام المستدام للأرض، بما في ذلك الزراعة. ويتعين على الجمعية الدولية لعلوم التربة أن تضع المسألة على جدول أعمالها لأولويات البحوث العلمية. كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقدم المساعدة أيضاً في تنظيم ندوة عن قابلية التربة للانتعاش وإدارة التربة، تعقد في المكسيك في عام ١٩٩٤ في إطار المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم التربة.

٢٨ - طبقا لمقرر مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثالثة د-١/٣-١٢ (أ) ١٠، الذي يطلب فيه الى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركز بقوة على "تنقيح التقييم لحالة التصحر، لا سيما على المستويين الإقليمي والوطني"، يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة حاليا بالعديد من الأنشطة. وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقدم برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في إعداد تقرير شامل الى الأمين العام عن مكافحة القحولة، وانجراف التربة، والملوحة، والتفدق والتصحر وآثار الجفاف في جنوب آسيا، طبقا لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٩٧/١٩٩١. ويشتمل التقرير على بيانات تفصيلية ودقيقة عن حالة التصحر في منطقة جنوب آسيا التي تضم ثمانية بلدان، مجموع سكانها أكثر من بليون نسمة. وسوف يقدم الى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٢ طبقا لما قرره المجلس في عام ١٩٩٢، وسيكون بمثابة مساهمة في المفاوضات حول وضع اتفاقية بشأن الجفاف والتصحر.

٢٩ - باشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعا لتجميع البيانات على نطاق العالم عن المشاريع المحلية أو الوطنية الناجحة لمكافحة التصحر، بغية نشر تجارب قصص النجاح التي يعول عليها لتكرارها في أماكن أخرى في ظل الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية والايكولوجية المماثلة. وستكون قاعدة البيانات تكملة للبيانات المتاحة عن مدى التصحر في العالم، وعاملا مساعدا في تعبئة الموارد اللازمة لمكافحة التصحر، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة، يقدم الدعم الى البلدان النامية لبناء قدراتها الوطنية والإقليمية في مجال تقييم التصحر على النطاق المحلي ونطاق المقاطعات والنطاق الوطني. والهدف من ذلك هو إنشاء مرافق وطنية وإقليمية لكي تستخدمها الحكومات المعنية، وللرصد الدائم للتصحر.

هـ - الرصد

٣٠ - في المقرر د-١/٣، الفقرة ١٢ (أ) ٢٠، يطلب مجلس الإدارة الى المدير التنفيذي أن يبرز بقوة في برنامج العمل "تشجيع تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات وسبل العمل الواردة في الفصل الثالث من تقرير المدير التنفيذي ورصد وتقييم فعاليتها (UNEP/GCSS.III/3). وتوجد داخل منظومة الأمم المتحدة حاليا ثلاث وثائق ذات حجية تنص على مشكلة التصحر العالمية، وتشتمل على مبادئ توجيهية متعلقة بالسياسات وسبل العمل:

(أ) خطة العمل لمكافحة التصحر التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر في عام ١٩٧٧ وأقرتها الجمعية العامة. لا يزال جوهر خطة العمل صحيحا كما يتضح من النتائج والتوصيات التي تمخض عنها التقييم الخارجي للخطة في عام ١٩٩٠ بصورته التي صادق عليها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقرره ٢٢/١٦ دال، المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١:

(ب) الفصل الثالث من تقرير المدير التنفيذي الى الدورة الاستثنائية الثالثة لمجلس الإدارة (UNEP/GCSS.III/3) الذي أحاط المجلس به علما مع التقدير في مقرره دإ-١/٣، الفقرة ١٢ (أ) '٢٠، والذي يشتمل على التوصيات المنقحة لخطة العمل:

(ج) الفصل الثاني عشر من جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وأقرته الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

٢١ - والوثائق الثلاث المذكورة آنفا تتماثل في مضمونها فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات وسبل العمل. وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي، فإنه يترك للحكومات أن تقرر أي هذه الوثائق يعتبر أكثر عملية لاستخدامه كمبادئ توجيهية، أما على الصعيدين الدولي والإقليمي، فسوف يستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، جدول أعمال القرن ٢١، باعتباره أحدث الوثائق، لاشتماله على التوصيات السابقة، وذلك كمبدأ توجيهي للبرمجة، على أن تستمد تفاصيل مفيدة أيضا من الوثائق السابقة.

٢٢ - وطلب كذلك المجلس، في دورته الاستثنائية الثالثة، تحديد أسس تقييم التقدم المحرز ومؤشرات. ويمثل ذلك مشروعا طويلا الأجل ينبغي تنفيذه جنبا الى جنب مع المؤشرات الأخرى للتغير العالمي في إطار برنامج رصد الأرض على مستوى المنظومة. وتجري في الوقت الراهن مناقشات مكثفة على نطاق العالم بشأن البارامترات التي يتعين رصدها والبيانات التي يتعين جمعها فيما يتعلق بكل من المتغيرات الفيزيائية التي تحدث والأبعاد البشرية. وتجري على المستويين العالمي والإقليمي متابعة عدة مبادرات دولية ذات صلة بمشكلات التصحر، مثل مشروع قاعدة البيانات الرئيسية للمجلس الدولي للاتحادات العلمية/البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي، وقاعدة البيانات الرقمية للأرض والتربة في العالم وهي مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمركز الدولي للمعلومات المرجعية بشأن التربة.

٢٣ - يشارك مركز الأنشطة البرنامجية لمكافحة التصحر التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في المبادرات الموضحة أعلاه، الى جانب اضطلاع بوضع منهجياته الخاصة، وقام بالتخطيط للأنشطة ذات الصلة بفترة السنتين القادمة. وينصب الاهتمام الرئيسي على إنشاء شبكة دولية لمواقع رصد وتقييم التغير الايكولوجي والاجتماعي - الاقتصادي. وسيتم تحديد المواقع في بلدان الأراضي الجافة التي تشترك في الشبكة. كما أن كل موقع، أو بالأحرى كل قطاع مستعرض يمثل حالات ايكولوجية مختلفة، سيظل ملكية وطنية، غير أنه سيكون متاحا لأنشطة الشبكة. وستكون هذه الشبكة أحد عناصر البرنامج العالمي لرصد الأرض، مع إنشاء وحدة للتنسيق الدولي ومصرف للبيانات. وستعدل تلك الخطط على نحو ملائم بمجرد أن تعتمد اتفاقية دولية بشأن التصحر والجفاف.

واو - المعلومات وقاعدة البيانات

٣٤ - خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢، واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة نشر المعلومات عن النتائج البرنامجية والمشاكل ذات الصلة بمكافحة التصحر في أنحاء العالم. وقد تم نشر وتوزيع الأعداد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من نشرة مكافحة التصحر (The Desertification Control Bulletin)، حيث طبع ٥٠٠ نسخة بالانكليزية من كل عدد. كما أن الأطلس العالمي للتصحر (٨٠٠) نسخة، الذي يشتمل على خرائط المؤشرات الموضوعية للتصحر في ثلاثة أقسام - عالمي وإقليمي (لافريقيا)، ووطني - مع عدد من دراسات الحالة للقارات المختلفة، قد نشر ووزع على الحكومات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وعلى الفنيين ذوي الصلة في جميع مناطق العالم. وعملا بالفقرة ١٠ من مقرر مجلس الإدارة د-١/٣، فقد تم نشر التقرير عن حالة التصحر وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وقدم الى العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. واستكملت البليوغرافيا العالمية للتصحر ووزعت على المكتبات ومعاهد البحوث ومنظمات الأمم المتحدة والجامعات (٨٠٠ نسخة). وفي خلال الفترة قيد الاستعراض، وزع على الأطراف المهتمة في أنحاء العالم ما مجموعه ١٥ ٠٠٠ نسخة من المطبوعات السالفة الذكر، وغيرها من الوثائق عن مكافحة التصحر.

ثالثا - الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة التصحر، وتنسيق تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في إطار منظومة الأمم المتحدة

٣٥ - عقد الاجتماع العادي الثامن عشر للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة التصحر، وذلك بمقر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في جنيف، في الفترة من ٩ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أي قبل انعقاد الدورة الثامنة للفريق الاستشاري لمكافحة التصحر مباشرة، لاستعراض الوثائق المعدة للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وشاركت في هذا الاجتماع من وحدات الأمانة العامة للأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وأمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٣٦ - كما عقد في فيينا، في الفترة من ١٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ الاجتماع العادي التاسع عشر للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة التصحر. وشاركت في هذا الاجتماع ١١ من وحدات الأمانة العامة والوكالات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة: إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ فضلا عن ثلاث منظمات دون إقليمية: المركز العربي لدراسة الأقاليم القاحلة والأراضي الجافة ومرصد الساحل والصحراء ومؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي. واستعرض الفريق عشرة تقارير عن تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (أعدتها إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية)، كما استعرض الخطط الأولية التي وضعتها منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١.

٣٧ - تشتمل الأنشطة المضطلع بها والمساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى البلدان النامية من أجل تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر، على ما يلي:

- المساعدة على وضع استراتيجيات من أجل مكافحة التصحر، التي تقدمها إلى البلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية والبنك الدولي؛
- المشاريع التي تستهدف تطوير الاستخدام المتكامل للأرض، والتي تنفذها أو تدعمها إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية والبنك الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛
- الأنشطة في ميادين التأهب لمواجهة الجفاف، رصد الجفاف و/أو الإغاثة منه، وهي أنشطة راسخة في برامج إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛

- مشاريع البحوث وبرامج تطوير التكنولوجيا، التي يدعمها كل من إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية والبنك الدولي؛

- الأنشطة المتعلقة برصد وتقييم التصحر، التي يضطلع بها كل من إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛

- الدعم الذي يوفره للدورات التدريبية والحلقات العلمية وحلقات العمل ذات الصلة، كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛

- الأنشطة الرامية إلى زيادة الوعي العام بتدهور الأراضي الجافة، والتي يضطلع بها كل من إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واللجان الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية؛

٢٨ - في اجتماعه العادي التاسع عشر لاحظ الفريق العامل أن الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، بمجالاته البرنامجية الستة، يمكن اعتباره الإطار الجديد للأنشطة التي تتصدى للتصحر والمشاكل ذات الصلة بالجفاف. ولاحظ أيضا أن الفصل ١٢ هو تحسين لخطة العمل لمكافحة التصحر التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر في عام ١٩٧٧ ووفقا لذلك، فإن وكالات عديدة، بينما لا تزال في طور تعزيز نهجها إزاء تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، هي الآن بصدد إعادة توجيه أنشطتها القائمة كيما تتناسب مع الإطار الجديد وتوجه إلى التركيز على أنشطة جديدة لسد أي ثغرات.

٢٩ - وأشار الفريق كذلك إلى أن نقص الموارد المالية والموارد الأخرى كان يمثل عائقا رئيسيا أمام تنفيذ برامج مكافحة التصحر. ولوحظ في هذا الصدد أن المشاركين في مرفق البيئة العالمية قد وافقوا على النظر

في مشاريع مكافحة التصحر لتمويلها في إطار المرفق، ما دامت ذات صلة بمجالات الأولوية الأربعة المعتمدة للمرفق. وارتأى الفريق ضرورة استمرار الجهود من أجل جعل التصحر قضية ذات أولوية بحكم خصائصها داخل مرفق البيئة العالمية. ونوه كثيرون من أعضاء الفريق إلى أنه فيما يتعلق بمنع الكوارث وإعادة التأهيل فثمة اتجاه نحو زيادة المساعدة المقدمة للإغاثة بدلا من زيادتها للأنشطة الإنمائية، وأن ثمة حاجة إلى إيجاد السبل التي يمكن بها لأعمال الإغاثة أن تخدم كذلك التنمية الأطول أجلا.

٤٠ - ناقش الفريق الاقتراح الوارد في جدول أعمال القرن ٢١ بأن تنشئ الجمعية العامة لجنة حكومية دولية للتفاوض من أجل وضع اتفاقية دولية بشأن التصحر، وكان من رأيه أن اتفاقية من هذا القبيل ستعزز الجهود الوطنية الدولية لمكافحة التصحر.

رابعا - الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر

٤١ - في الفقرة ٩ من المقرر ٢٢/١٦ ألف، أذن مجلس الإدارة للمدير التنفيذي بعقد الدورة الثامنة للفريق الاستشاري لمكافحة التصحر كدورة ذات طابع خاص لاستعراض مشروع التقرير الخاص بتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر، قبل أن يتاح التقرير للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبأن يدعو إلى الاشتراك في تلك الدورة كافة الحكومات والوكالات المانحة والوكالات الحكومية الدولية المهمة.

٤٢ - وانهضت الدورة الثامنة للفريق الاستشاري لمكافحة التصحر بمقر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، جنيف، خلال الفترة من ١١ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وحضرتها ١٦ حكومة (أثيوبيا، استراليا، ألمانيا، البرازيل، بوتسوانا، بيرو، الدانمرك، السويد، سويسرا، شيلي، الصين، فنلندا، كينيا، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان) وسبع منظمات تابعة للأمم المتحدة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وأمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية)، فضلا عن المنظمة غير الحكومية الإيطالية تسار - سيلفا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، والمصرف الإسلامي للتنمية، وإثني عشر خبيرا استشاريا مستقلا بدعوة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٣ - استعرض الفريق مشروع التقرير الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن حالة التصحر وتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ ومشروع تقرير الأمين العام بشأن الدراسات المالية التي طلبتها الجمعية العامة في قرارها ١٧٢/٤٤ ألف بشأن خطة العمل؛ والفصل ٦ من تقرير حالة البيئة عن التصحر والأشكال الأخرى لتدهور الأرض. وقد أدمجت تعليقات الفريق واقتراحاته في الوثائق الرئيسية قبل عرضها

على مجلس الإدارة في دورته الاستثنائية الثالثة، وبعد ذلك على الدورة الرابعة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وعلى الأمين العام للأمم المتحدة.

خامسا - التمويل والتدابير الأخرى لدعم
خطة العمل لمكافحة التصحر

دراسات الخبراء

٤٤ - في القرار ١٧٢/٤٤ ألف، المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري، بمساعدة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، دراسات حول تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر والجوانب الأخرى لدعمها. وقد أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هذه الدراسات واستعرضتها عدة أفرقة خبراء، كما تم استعراضها في الدورة الثامنة عشرة للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بمكافحة التصحر، والاجتماع الثامن للفريق الاستشاري لمكافحة التصحر، والدورة الاستثنائية الثالثة لمجلس الإدارة، وأتيح للدراسات بعد ذلك للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دورتها الرابعة بهدف وضع تلك الدراسات في الاعتبار عند إعداد الفصول الملائمة من جدول أعمال القرن ٢١.

مرفق البيئة العالمية

٤٥ - في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ قرر المشاركون في مرفق البيئة العالمية، أن الموضوعات المتعلقة بتدهور الأرض، لا سيما التصحر وإزالة الأحراج من حيث اتصالها بمجالات الأولوية لدى المرفق، ستكون مؤهلة للحصول على التمويل من المرفق. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم حلقة عمل للخبراء في نيروبي في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، لمناقشة القضايا العالمية الرئيسية التي يثيرها التصحر/تدهور الأرض والتي لها أهمية مباشرة بالنسبة للأهداف الثابتة لمرفق البيئة العالمية، كما هي محددة في الوقت الحالي، وكذلك لمناقشة القضايا ذات الدلالة العالمية، وإن كانت لا تقع حاليا في إطار عمل مرفق البيئة العالمية. وفي حلقة العمل قدمت إلى مرفق البيئة العالمية توصيات من جانب الخبراء المشاركين، وعددهم ٢١ خبيرا، من جميع القارات، ومن جانب ممثلي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية والبنك الدولي والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، كيما ينظر فيها المرفق خلال اجتماعه في أبيدجان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وفي هذا الاجتماع، أكد المشاركون في المرفق على المقرر السابق، مؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، بيد أنهم لم يتوصلوا إلى توافق في الآراء بشأن إدراج مسألة تدهور الأرض في المرفق بوصفها مجال أولوية بحكم خصائصها.

الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر

٤٦ - في المقرر ٢٢/١٦ بآء يوصي مجلس الإدارة بما يلي: "رهنآ بالإجراء الذي تتخذه الجمعية العامة بشأن توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بضرورة تغيير ولاية الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر بغية التركيز على تبادل المعلومات والتنسيق، واستعراض حالة العمل لمكافحة التصحر، وتبادل المعلومات بشأن البرامج الوطنية للبحث العلمي، وتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر، والمشورة بشأن ما يتخذ من إجراءات أخرى لمكافحة التصحر". وتمشيا مع هذا المقرر، لم يتخذ الفريق الاستشاري لمكافحة التصحر أي إجراء نحو تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر.

٤٧ - وفي المقرر ٢٢/١٦ أءف، دعا مجلس الإدارة كذلك "الحكومات المانحة والهيئات الحكومية الدولية، بما فيها وكالات العون والمنظمات غير الحكومية، إلى إيلاء أولوية عالية في أنشطتها للمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف المقدمة إلى البرامج الوطنية لمكافحة التصحر من أجل إصلاح الموارد الأرضية المتدهورة، وأن تضع في اعتبارها تعزيز برامج إعادة التأهيل الإيكولوجية والاجتماعية الطويلة الأجل في المناطق المعرضة لتصحّر". وفي المقرر ٢٢/١٦ بآء، دعا مجلس الإدارة "المجتمع الدولي إلى تهيئة الأوضاع الاقتصادية والمالية الضرورية التي من شأنها تمكين البلدان المعرضة للتصحّر من تخصيص جزء من مواردها لمكافحة التصحر". وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراء في هذا الميدان، فلم يبلغ أي بلد أو وكالة عن إحراز أي تقدم ملموس فيما يتعلق بإيلاء أولوية عالية لبرامج مكافحة التصحر وإصلاح الأراضي المتدهورة.

سادسا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية
الساحلية في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢

مقدمة

٤٨ - خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ قام مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، بتمويل برنامج ضخم من المساعدات إلى بلدان المنطقة السودانية الساحلية، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة، وركز على ثلاثة موضوعات رئيسية: تدعيم أو خلق القدرات الوطنية في مجالي التخطيط والتنسيق للإدارة المحسنة للموارد الطبيعية؛ والأنشطة الميدانية التشغيلية؛ وأنشطة الإعلام الجماهيري وبناء الوعي وقد لقيت جميعها الدعم وأدمجت مع تعبئة الموارد. فضلا عن ذلك، ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٢/٤٤ بآء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ومقرر مجلس الإدارة ٢٢/١٦ جيم، المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩١، فقد كانت المساعدة المقدمة إلى بلدان المنطقة السودانية الساحلية في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تمثل جزءا هاما من برنامج عمل المكتب في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢.

ألف - التخطيط والتنسيق والرصد

٤٩ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية تعزيز برنامجه للمساعدة على تخطيط استخدام الموارد الانتاجية على نحو مستدام وتنسيقه ورصده. وتشتمل عملية الإطار الاستراتيجي على تدعيم أو إنشاء آلية مؤسسية أو مشتركة بين الوزارات لتنسيق إعداد استراتيجية وطنية لإدارة الموارد الطبيعية وتنفيذ البرنامج. وفي الوقت الحالي يقوم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بدعم عملية الإطار الاستراتيجي في ١٧ بلدا من بلدان المنطقة السودانية الساحلية بأنشطة على مختلف مستويات التنفيذ، حسب الوضع المحدد لكل بلد. ويتراوح متوسط الدعم المالي الذي يقدمه المكتب إلى تلك الأنشطة ما بين ٢٠٠ ٠٠٠ دولار و ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لكل نشاط، على امتداد فترة عام أو عامين.

٥٠ - ولقد تمخضت الخبرات المكتسبة من مساعدة مركز الرصد الإيكولوجي في السنغال عن إدخال نهج يحركه الطلب بدرجة أكبر لدعم القدرات الوطنية، وتعزيز قاعدة البيانات، وإنشاء شبكات وطنية للرصد الإيكولوجي، وهي كلها تمثل أداة هامة في الإدارة البيئية. كما أن مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية يباشر في الوقت الحالي أنشطة شبكات المعلومات البيئية في أثيوبيا، أوغندا، بوركينافاسو، جمهورية تنزانيا المتحدة، الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، مالي، النيجر. وفي الوقت نفسه يجري تحويل مركز الرصد الإيكولوجي في السنغال، بدعم من المكتب، ليصبح مؤسسة مستقلة ذاتية التمويل، ليكون أيضا بمثابة مركز إقليمي للتدريب.

٥١ - واصل مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية العملية الجارية لتنسيق الموارد الطبيعية المختلفة وبرامج الإدارة البيئية في الاقليم. وقد تم تنظيم اجتماعات استشارية أخرى في مقر المكتب في نيسان/ابريل ١٩٩١ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، جمعت معا المنظمات المشتركة في أعمال التنسيق هذه، وهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية والبنك الدولي والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية - الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة.

٥٢ - وعلى ضوء قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، يقوم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بتوسيع البرامج الإطارية الاستراتيجية القائمة بغية المساهمة في المبادرة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء القدرات، وتطوير أنشطة بناء القدرات المرتبطة بالبيئة وتمويلها. وفي هذا المجال يتمتع المكتب بدراية فنية كبيرة، وينبغي أن يقوم بدور رائد.

٥٣ - بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمصرف الإفريقي للتنمية، قام مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في عام ١٩٩٢ بإنشاء مرفق البرامج الاقليمية المشتركة، الذي يهدف

الى تعزيز القدرات الوطنية على إدماج البعد البيئي في كافة جوانب التخطيط الإنمائي. وسيقوم المرفق أيضا بإنشاء شبكة من الخبراء والمعاهد في افريقيا بهدف تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان الافريقية.

٥٤ - ثمة مبادرات أخرى عززت التبادل الاقليمي للمعلومات تشمل تعاون مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مع مرصد الساحل والصحاري. وقد اكتملت، في عام ١٩٩٢، "دراسة استقصائية لهياكل المرصد"، اضطلع بها مرصد الساحل والصحاري/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، وهي تعطي موجزا شاملا للأنشطة الرئيسية في مجال الرصد الايكولوجي.

باء - الأنشطة التشغيلية الميدانية

٥٥ - يركز مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية على مشاريع وبرامج موجهة نحو الادارة المتكاملة للموارد، وتلقي الأضواء على مجالات موضوعية محددة - الادارة المتكاملة للأراضي على أساس قروي؛ وتنمية الرعي؛ وإدارة المراعي. ويإدماج الخبرة السابقة في نهج مبتكرة جديدة، تم تطوير مناهج وتقنيات ذات صلة وقابلة للتكرار ويمكن إدماجها في خطط التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وتطبيقها على مجالات أخرى ذات مشاكل ايكولوجية مماثلة. ويتماشى ذلك جدا مع اتجاه جدول أعمال القرن ٢١ فيما يتعلق بأنشطة الجفاف والتصحر.

٥٦ - خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ تمت الموافقة على مشاريع ميدانية جديدة تهدف، ضمن جملة أمور، الى التنمية الزراعية - الرعوية في تشاد وكينيا؛ وحماية الأراضي ومكافحة التصحر في السودان، وأوغندا، والتعليم البيئي وبناء القدرات في بنن، ووضع العناصر الوطنية لبرنامج اقليمي لاصلاح الأراضي بغية توفير بذور الأشجار، في اثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان. كما تمت الموافقة على المراحل اللاحقة لعدة مشاريع قائمة، مثل تقديم المساعدة لإدارة الحزام الأخضر حول نيامي (النيجر)، الى جانب مشاريع اقليمية متنوعة.

٥٧ - وهناك مشروع جديد في السودان لإدارة الأراضي على أساس قروي، يقع حول الأضية في ولاية كردفان، يضم نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص في ٦٦ قرية. وإذ يركز هذا المشروع على مكافحة التصحر، فإنه يهدف الى إنشاء مجتمعات محلية ريفية تعتمد على الذات تضطلع بتطوير بيئتها الخاصة وادارتها، يدعمها في ذلك صندوق متجدد تكرر نسبة ٢٥ في المائة منه للأنشطة التي تقترحها النساء في القرى.

٥٨ - وفي أوغندا يستهدف مشروع نساء كاراموجا تشجيع التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وحماية البيئة في أكثر اقاليم أوغندا القاحلة تعرضا للجفاف. ويشتمل المشروع على مخطط ائتماني رائد مبتكر للتنمية

الزراعية والزراعية - الحراجية وتنمية البساتين. وعلاوة على ذلك، فإن نهجه يشجع على مشاركة المجتمع المحلي في إدارة الموارد الطبيعية، ووفقاً له تقوم النساء بتصميم المشروع وتنفيذه.

٥٩ - ومن بين البرامج الجارية، برنامج الساحل، الذي تبلغ ميزانيته الكلية أكثر من ٢٥ مليون دولار على امتداد خمس سنوات وتتضمن الإدارة القروية للأراضي في بوركينا فاسو، السنغال والنيجر وهو يهدف، بالمشاركة مع الجهات المستفيدة، الى وضع تقنيات للإدارة يسهل تطبيقها في تنمية الأراضي والموارد الطبيعية، وفي الاستخدام سواء على المستوى الوطني أو في مناطق أخرى مماثلة؛ ولتحديد وتنفيذ خطط إدارة الأراضي بالتعاون مع القرى المشاركة.

٦٠ - تمت صياغة مشاريع مبتكرة لمكافحة التصحر تتضمن الإدارة الزراعية وإدارة المراعي في إريتريا وبنن والسودان وكينيا والنيجر.

٦١ - يؤكد مشروعان إقليميان جديداً مشتركاً على الأهمية التي تولى للتعاون مع المنظمات غير الحكومية. فالمشروع الأول، الذي تقوم بتنفيذه منظمة حملة انقاذ الساحل غير الحكومية، يرمي الى تطوير وتنقيح عمليات التقييم القائمة على المشاركة؛ أما المشروع الثاني الذي ينفذه المعهد الدولي للبيئة والتنمية فقد صمم لتوفير إطار للحوار والتعاون طويل الأجل بين دوائر البحوث والمنظمات غير الحكومية.

جيم - أنشطة الإعلام

٦٢ - إن أنشطة الإعلام وبناء الوعي لا تكمل فقط برنامج عمل مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، ولكن لها وظائف أخرى متنوعة. فالمطبوعات التي أعدت لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عن حالة الجفاف والتصحر ووسائل الانتاج البديلة تعمل على زيادة المعرفة والوعي بالجفاف والتصحر في المنطقة السودانية الساحلية. وقد نشرت المذكرات الإعلامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بغية مساعدة الوفود من البلدان السودانية الساحلية في دورة اللجنة التحضيرية المنعقدة في آذار/مارس ١٩٩٢، وفي المؤتمر نفسه. وقد أعد تقرير مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية للفترة ١٩٩٠-١٩٩١ لعامة الجمهور، ونتاج شريط فيديو عن أنشطة المكتب بغية توفير المعلومات وتعبئة الموارد داخل البلدان، ومنظومة الأمم المتحدة، ومجتمع المانحين.

٦٣ - من أجل نشر النتائج المفيدة للخبرة الميدانية، أعد مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مطبوعين تقنيين، أولهما يتناول إعادة التحريج في اثيوبيا، والثاني يتناول مكافحة زحف الرمال في موريتانيا. كما دعم المكتب انتاج فيلم سينمائي نال جائزة وتم توزيعه على نطاق واسع بعنوان "أنهار الرمال" يصور مشروعا ناجحا لاصلاح مناطق حشائش بورغو في دلتا النيجر الداخلية، وفيلمين فيديو قصيرين يصوران مشروعين لمكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية: أحدهما عن حماية طريق

الأمل في موريتانيا من زحف الرمال (اكتمل). والآخر عن إنعاش الصمغ العربي في السودان (في طور الإعداد).

دال - تعبئة الموارد

٦٤ - إن المشروع المشترك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، على تنفيذ خطة العمل في المنطقة السودانية الساحلية يسهم بالتمويل الأولي لتحديد المشروع وصياغته ورصده؛ وفي المشاريع الرائدة؛ ودعم الأنشطة والمنظمات الإقليمية، والإعلام وبناء الوعي والتدريب. ولدى اعتماد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لميزانيته البرنامجية، فقد وافق على مضاعفة دعم البرنامج للفترة ١٩٩٢-١٩٩١، وذلك اعترافاً منه بالعمل الذي يؤديه المكتب، وأهمية الدعم الذي يقدمه المشروع المشترك لأنشطته.

٦٥ - وكانت هناك زيادة مطردة في المساهمات المقدمة للموارد العامة لمكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، من ٢,٩ مليون دولار في عام ١٩٨٤، إلى ٨,٣ مليون دولار في عام ١٩٩١، كما ارتفعت باطراد أيضاً الأموال المخصصة لأغراض معينة. وخلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩١ تمت الموافقة على مشاريع جديدة يبلغ مجموعها الكلي ٥٢ مشروعاً بقيمة قدرها ٥٠١ ٣٨٦ ٢٢ دولاراً. ويتباين الدعم المقدم لكل مشروع تبايناً واسعاً، فمن ٣٠٠٠ دولار للنوع المدعوم من المشاريع، إلى حوالي ٧ مليون دولار، مما يعكس النهج المرن الذي يتبعه المكتب في استهداف مجموعات مختلفة.

٦٦ - بيد أنه في عام ١٩٩٢ انخفض بدرجة كبيرة الدعم المالي المقدم من المانحين بسبب جوانب عدم اليقين فيما يتعلق بتطورات ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وإعادة التشكيل داخل منظومة الأمم المتحدة؛ والوضع الاقتصادي الدولي. وفي ذات الوقت أحدث مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية زخماً جديداً يتطلب أموالاً إضافية بغية التصدي لمشاكل المنطقة السودانية الساحلية؛ والمتابعة الفعالة لجدول أعمال القرن ٢١. وعلى ضوء تلك الاعتبارات بدأ المكتب جولة جديدة من المشاورات مع المانحين التقليديين، كما بدأ في تقصي احتمالات جذب مانحين جدد.

٦٧ - كان مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ينظر أيضاً في إمكانية التمويل من خلال آليات أخرى، مثل مرفق البيئة العالمية والصناديق المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات الخيرية والأفراد. وقد اتفق المشركون في مرفق البيئة العالمية على أن مشاريع تدهور الأراضي (التصحّر وإزالة الأحراج) يمكن أن تكون مؤهلة للتمويل من مرفق البيئة العالمية، شريطة أن تكون تلك المشاريع مرتبطة بمجال أو أكثر من مجالات الأولوية الأربعة لمرفق البيئة العالمية، وأن يكون لها ما يبررها داخل مجال أو أكثر منها.

٦٨ - قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي بتنظيم حلقة عمل في نيروبي، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، للخبراء البارزين في مجال تدهور الأراضي؛ والتصحر؛ وإزالة الأحراج، بقصد إقرار معايير لمشاريع تدهور الأراضي المؤهلة للتمويل في إطار مرفق البيئة العالمية، واستعراض الأبعاد العالمية لمشكلة التصحر بغية تبرير التصحر كمجال له الأولوية بحكم خصائصه، لدى مرفق البيئة العالمية. وقد قدمت نتائج حلقة العمل الى المشاركين في مرفق البيئة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وفي ذلك الاجتماع قدم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مشروعين تم إعدادهما كجزء من الشريحة الرابعة لمرفق البيئة العالمية من أجل الاستعراض النهائي والموافقة عليهما. يسعى كلا المشروعين - أحدهما في بنين والآخر في السودان - الى الجمع بين جهود مكافحة التصحر ومشاريع عزل الكربون، باستعمال أنظمة أفضل لاستخدام الأراضي على أساس قروي لمنع الاستغلال المفرط للأراضي الهامشية.

٦٩ - فيما يتعلق بالتعاون مع المصارف الاقليمية للتنمية، تشتمل المبادرات الجديدة على مرفق البرامج الاقليمية المشتركة المذكور في الفقرة ٥٢، والذي يدعمه مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمصرف الافريقي للتنمية. ومن أجل أخذ جزء من الموارد المتاحة لدى الشركات واتحادات الشركات والأفراد، فقد دعم المكتب تعبئة الموارد المرتبطة بصندوق الجفاف الذي أنشأته منظمة الوحدة الافريقية.

هاء - العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومتابعتها

الاعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٧٠ - كان هدف مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، مساعدة بلدان المنطقة على اغتنام الفرصة التي أتاحتها المؤتمر للتركيز على الترابط بين القضايا البيئية والتنمية؛ وإدماج الشواغل البيئية في عمليات التنمية في تلك البلدان، ومما كان له أهمية خاصة لدى بلدان المنطقة السودانية الساحلية أن تتأكد من أن قضيتي الجفاف والتصحر قد احتلتا مكانا بارزا في جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ومن أجل تلك الغاية، قدم المكتب المساعدة الى البلدان في تحديد أولوياتها عن طريق إنشاء لجان وطنية للمؤتمر؛ وإعداد تقارير وطنية، وعن طريق بناء الوعي بالقضايا المتصلة بالمؤتمر، ودعم مشاركة البلدان في الاجتماعات التحضيرية وفي المؤتمر نفسه.

٧١ - قام مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، من خلال لجنة الدعم المشتركة، (المكونة من المكتب واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية)، بتنظيم اجتماعين دون اقليميين، أحدهما في واغادوغو، في شباط/فبراير ١٩٩١، والآخر في القاهرة في تموز/يوليه ١٩٩١، وذلك بغية تسهيل إيجاد نهج متفق عليه إزاء الشواغل

دون الاقليمية المشتركة. وقد أسهم نتاج تلك الاجتماعات: "خطة عمل المنطقة السودانية الساحلية المعنية بمفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وما بعدها" في إيجاد الموقف الأفريقي المشترك في المؤتمر.

٧٢ - وقدم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية باعتباره عضوا في الأمانة المشتركة (المكونة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية والمصرف الأفريقي للتنمية وأمانة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية) المساعدة في تنظيم الأنشطة التحضيرية المؤدية الى اجتماع وزراء التخطيط والبيئة الأفارقة، والذي انعقد في أبيدجان، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، واعتمد الموقف الأفريقي المشترك، كما اشترك في هذه الأنشطة.

٧٣ - وتعاون مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية وباعتباره مشاركا في الفرقة العاملة المعنية بالأراضي والزراعة التابعة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تعاونا وثيقا مع أمانة المؤتمر ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وأسهم بدرجة ملموسة في إعداد ورقات المؤتمر الموقفية عن القضايا الأفريقية وصياغة المجالات البرنامجية المعنية بالجفاف والتصحر لإدراجها في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١. وفي ذلك السياق، أجرى المكتب دراستين تفصيليتين خاصتين هما: "تقييم التصحر والجفاف في المنطقة السودانية الساحلية: ١٩٨٥-١٩٩١"، التي أعدت وفقا للفقرة ٣ من مقرر مجلس الإدارة ٢٢/١٦ جيم لتستكمل تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن حالة التصحر وتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر (UNEP/GCSS.III/3)؛ و "الأنظمة البديلة والمستدامة للإنتاج وكسب الرزق في الأراضي الهامشية"، التي تستقصي طرقا مثمرة لتوليد الدخل في النظم الأيكولوجية المجهد، مع إيراد أمثلة ذات نطاق عالمي.

جدول أعمال القرن ٢١

٧٤ - في سابقة لم تتكرر منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر في عام ١٩٧٧، استرعى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الانتباه الى الجفاف والتصحر باعتبارهما مثار قلق كبير بما تؤثر على البيئة العالمية. فالمشكلتان البيئتان الأساسيتان في البلدان الواقعة في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة وشبه الرطبة من افريقيا هما الجفاف والتصحر، وبذا تم تقديمهما كمجالين لهما الأولوية في جدول أعمال المؤتمر.

٧٥ - وقد أصبح الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، الذي يحتوي على مقررات المؤتمر المتعلقة بالجفاف والتصحر، الإطار المرجعي الجديد لتدابير مكافحة التصحر الذي يوفر المبادئ التوجيهية للإجراء المستقبلي والأساس لتقييم الأنشطة الجارية في الوقت الحاضر. وهو يحتوي على ستة مجالات برنامجية تعنى بتأثير التصحر والجفاف؛ وهما السببان الأساسيان للفقرة. وتعتمد هذه المجالات الرئيسية على خطة العمل التي اعتمدها من قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر في عام ١٩٧٧ كما تعتبر تجسيدا لهذه

الخطة، وقد أصبح مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية مفاوضا بالفعل بتنفيذها في المنطقة السودانية الساحلية، بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٧٦ - يتوافق تماما مع جدول أعمال القرن ٢١ نجح مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، الذي يحقق التكامل بين التنمية البشرية وإدارة الموارد الطبيعية وأنشطته الجارية. كما أن هذا النهج والخبرة المكتسبة على امتداد ٢٠ عاما في مساعدة البلدان ذات الأراضي الجافة على مكافحة الجفاف والتصحر، يدعم بقوة دور المكتب في تنفيذ تدابير مكافحة التصحر الموجزة في جدول أعمال القرن ٢١.

متابعة ما تمخض عنه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

٧٧ - يوفر جدول أعمال القرن ٢١ مبادئ توجيهية لتطوير مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية في المستقبل، مع التشديد على تعزيز برنامج المساعدة الجاري تنفيذه في مجال التخطيط والتنسيق ووضع البرامج والمشاريع، وفي تقصي ميادين جديدة تتعلق بالتأهب للجفاف وبأنظمة الانتاج البديلة.

٧٨ - أما فيما يخص الاتفاقية المقترحة بشأن التصحر، تمشيا مع الطلب الوارد في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، فقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٤٧/١٨٨، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، إنشاء لجنة تفاوض حكومية دولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في تلك البلدان التي تعاني بشدة من الجفاف و/أو التصحر، لا سيما في افريقيا، بغية الانتهاء من وضع هذه الاتفاقية بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤. وفي نفس القرار، دعت الجمعية العامة مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية الى "أن يساعد البلدان المشمولة بولايتيه في استعداداتها ومشاركتها في عملية التفاوض، وأن يقوم بتعبئة الموارد اللازمة لهذا الغرض" ولدى مساعدته للبلدان الافريقية في التحضير لعملية التفاوض، وفي تحديد فهم مشترك للقضايا والأهداف ذات الأولوية، وبقدر المستطاع في اعتماد موقف ونهج مشتركين، قدم المكتب الدعم للاجتماع الاستشاري الذي نظمته منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

٧٩ - بغية التصدي لتلك المجالات البرنامجية الواردة في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ والتي لم تحظ حتى الآن باهتمام خاص من جانب مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، يجري الآن وضع برامج للتأهب الموحد للجفاف والإغاثة منه مع أخذ العمليات الإطارية للتخطيط الوطني في الحسبان. كما يولى الاهتمام أيضا لمساعدة البرامج البديلة لكسب الرزق في المناطق المعرضة للجفاف والتصحر، والتي ستسهم في تخفيف حدة الفقر، وفي مساعدة اللاجئين البيئيين.

٨٠ - يدعو جدول أعمال القرن ٢١، في الفقرة ٢٨ - ٢٧، الى تعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، الذي يعمل تحت مظلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالدعم المقدم من برنامج الأمم

المتحدة للبيئة، حتى يتسنى له أن يضطلع بدور استشاري رئيسي مناسب، وأن يشترك بفعالية في تنفيذ تلك الأحكام من جدول أعمال القرن ٢١ التي ترتبط بمكافحة الجفاف والتصحر وإدارة موارد الأرض. ويمكن لجميع البلدان المتأثرة بالجفاف والتصحر وبخاصة في افريقيا أن تستفيد من الخبرة التي اكتسبها مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية، مع إيلاء اهتمام خاص لأشد البلدان تأثراً أو للبلدان المصنفة بوصفها أقل البلدان نمواً.

٨١ - بناء على التعاون الوثيق القائم بين اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية؛ قام مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بتحركات مبدئية لإيجاد روابط أوثق مع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية المختصة، مثل مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي، واتحاد المغرب العربي، كما يجري تعزيز التعاون مع الهيئات الاقليمية المشتركة الأخرى، مثل منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا والمصرف الافريقي للتنمية، لا سيما في المشاورات دون الاقليمية وفي البرامج الاستراتيجية المشتركة المرتبطة بأحكام الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، وفي الدعم المقدم لعملية التفاوض من أجل وضع اتفاقية بشأن التصحر.

٨٢ - بيد أنه كلما تكلل مبادرات مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية بالنجاح، فمن الجوهري تأمين موارد أساسية إضافية بغية تصعيد برنامجه للمساعدة، والإبقاء على الزخم الذي تحقق أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وتنفيذ برنامج العمل الذي تم تحديده.

— — — — —